

بالتعاون مع «اللجان الفنية» .. ووسط رؤيا معارضة لدور هذه اللجان

مؤسسات فلسطينية بارزة تخطط لاستثمار المساعدات الخارجية للهوض بالاقتصاد الفلسطيني تمهيدا لاقامة الدولة

تقرير: لمياء حود
عن «جروزاليم بوست»

مليون دولار من المجموعة الأوروبية إضافة الى مجلس الاسكان الذي حصل على ٩ ملايين دولار من فرنسا و وعد بالحصول على ٢٨ مليون دولار من المجموعة الأوروبية. وهذه الاموال ستكون بداية رأس مال للبنك.

واستنادا الى حسونة، فان الهيات النقدية مستقبلا سوف تذهب مباشرة الى البنك، لكن سيعود الامر الى المجموعة الأوروبية لكي تقرر اين يمكن الفلسطينيين استثمار هذه الاموال ويذكر ان الاستثمارات في المجال الصناعي والسياحي تحتل ابرز الاولويات.

ويقول المالكي: «أوروبا مهتمة باقناع الفلسطينيين بأهمية محادثات السلام والاموال التي يمنحونها لنا لاهداف تنمية هي في حقيقة الامر رشوة. والفلسطينيون من جهتهم قد اصيبوا بالعمى جراء هذه التعهدات المالية من جانب الأوروبيين، وما عادوا يدركون ان المحادثات لن يتمخض عنها شيء، لان كل ما هو معروض عليهم حكم ذاتي وليس دولة».

ويقول حليلة ان بنك التنمية الفلسطيني سوف يُقدم قروضا طويلة الاجل. غير انه قال ان الفلسطينيين لم يحصلوا حتى الان على ترخيص من السلطات الإسرائيلية لفتح البنك.

ومثل هذا البنك الفلسطيني من شأنه ان يجسر الهوة القائمة جراء عدم وجود بنوك تجارية فلسطينية. فالبك العربي الوحيد في الاراضي المحتلة هو بنك القاهرة - عمان الذي يوجد له عدة فروع. واستنادا الى حليلة، فان المشكلة التي تواجه مثل هذا البنك محدودية فرص الاستثمار في الاراضي المحتلة وارتفاع نسبة الفائدة التي يفرضها بنك اسرائيل.

وفي رام الله، تخطط مجموعة من التجار لفتح بنك فلسطيني تجاري بحيث يكون رأس ماله ١٠ مليون دينار اردني (١٥ مليون دولار)، كما يقول هاني نصار احد المشاركين في هذا المشروع. ويقول ان المجموعة تتوقع الحصول على ترخيص من المسؤولين الاسرائيليين قريبا وفتح البنك خلال ثلاثة اشهر.

عدة مجالات. ويقول ايضا: ان ما يعيننا من اليابانيين هو الحصول على خبرة في مجال التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الخفيفة المستخدمة في وسائل الاتصال والتعرف على طبيعة نظامهم المالي».

ويقول كمال حسونة، رجل الاعمال ومستشار مجموعة التنمية الاقتصادية، ان الفلسطينيين يبحثون عن مشروعات مشتركة مع اليابانيين الذين اظهروا اهتماما بهذا الصدد. ويقول: «نريد من اليابانيين ان يساعدونا في مجال تصنيع اجهزة الاتصال التي يمكن ان نصدرها الى العالم العربي».

هذا ويقوم التصور الفلسطيني لمستقبل الاقتصاد في الاراضي المحتلة على نظام السوق الحر مدعوما من جانب القطاع الخاص. ويقول حليلة: «القطاع الخاص يجلب ٩٧٪ من الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجب ان نغيد من رأس مال الناس ونتجنب اي نوع من المركزية. فنحن لسنا الاردن او اسرائيل. لذلك يجب ان نطور اقتصادنا على اساس السوق الحرة».

هذا وسيعتمد الفلسطينيون على الاردن في مجال الطاقة الكهربائية في المستقبل،

كما يقول حسونة. فالكهرباء بالاراضي المحتلة يتم شراؤها حاليا من اسرائيل. ويقول حليلة، ثمة ثلاث محطات كهربائية ذات مولدات خاصة بها في الضفة الغربية منذ عهد الاردن فيما مضى. ويخطط الفلسطينيون لتفعيلها وربطها بشبكة واحدة. ويوضح قائلا:

«نحن نخطط لربط خطوطها لبناء نظام يمكننا في المستقبل من ربطه بنظام الكهرباء الاردني». لكنه اشار الى ان ذلك يحتاج عدة سنوات حتى يتمكن الفلسطينيون من بناء محطة كهربائية جديدة في غزة: «تعتبر غزة هي المكان

النموذجي لمثل هذه المحطة، لان فيها ميناء يمكننا من خلاله ان نستورد مباشرة ما نحتاجه من الوقود لتشغيل المحطة. وهذا بحد ذاته سوف يوفر فرص عمل تحتاجها غزة اكثر من اي منطقة اخرى في الاراضي المحتلة».

وتقوم مؤسسات التمويل والاقرض الفلسطينية التي تحصل على هبات

ببرزيت انه تلقى معلومات من اللجان «اللجان الفنية تقول انها تعمل في اتجاه دولة فلسطينية مستقلة، في حين ان معظم اعضائها لديهم رؤية محدودة للمستقبل. انهم يقولون انهم يريدون التخلص من الاحتلال، لكن بدلا من ذلك ينشغلون بأمور اخرى».

ولعل اللجان تعمل مع مؤسسات التمويل الفلسطينية مثل مجموعة التنمية الاقتصادية، ولجنة التنمية الفنية التي تُعتبر جزءا من اللجان الفنية التي تحصل على تمويلها من المجموعة الأوروبية بهدف اقراضها الى اناس يستثمرون بالاراضي المحتلة.

ويذكر ان المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان قد شرعت بالاشراف على برامج للفلسطينيين خاصة في مجال الخدمة المدنية.

واستنادا الى نسبية، فان الولايات المتحدة عرضت الاشراف على برنامج يتكون فريقه من الاميركيين وآخرين من دول اخرى. والبرنامج سوف يدرّب الفلسطينيين على الادارة العامة وتخطيط السياسة ووضع الميزانية.

من جهة اخرى، يقول سميح حليلة من مجموعة التنمية الاقتصادية وعضو الوفد الفلسطيني الى المحادثات متعددة الاطراف ان الفلسطينيين قبلوا بالعرض الاميركي مع تعديلات. واصروا على ان يكون التدريب في الاراضي المحتلة بحيث يضم العديد من الناس ما أمكن ذلك.

ووفقا لما يقوله حليلة، عرضت فرنسا تدريب مائة فلسطيني في مجال الخدمة المدنية في البلديات الفرنسية. ويضيف بان هناك عرضا آخر من اليابانيين يقوم على اساس تدريب مائة فلسطيني آخر في

● الزعماء الفلسطينيون ينظرون الى المستقبل، لكن ما يرونه يختلف عما يراه المسؤولون الاسرائيليون. وبعض الفلسطينيين بدأوا بالقيام بخطوات لتحقيق رؤيتهم.

يقول سري نسبية، مستشار الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام: «اذا كان علينا ان نسير شؤوننا غدا، فيمكننا ان نفعل ذلك تماما كالاسرائيليين، لكننا لا نفكر فقط بالبنية التحتية الانتقالية،

ويضيف: «نحن نحاول ان نجد ابنية نهائية لفترة المرحلة الانتقالية التي يمكن تطويرها الى دولة، والتي من شأنها ان تضمن لنا الاستقلال عن الاسرائيليين. ولتحقيق هذا الهدف، نحن بحاجة الى تدريب الفلسطينيين في حقول مختلفة».

لقد بادر نسبية وفاز بموافقة ياسر عرفات بما يُسميه بـ«اللجان الفنية»، التي تخطط لتنفيذ اقامة البنية الخاصة بتحقيق الدولة.

ويعترف نسبية، بأن اللجان تحاول الحفاظ على عملها محاطا بالسرية. ويقول: «نحن نحاول المحافظة على طبيعة عملنا بعيدا عن الصحافة بسبب ما اشاعته الصحف الاسرائيلية حول تدريب شرطة فلسطينية في الاردن. وهذا لم يكن صحيحا وخلق مشكلات لنا مع الفلسطينيين».

تلك السرية هي السبب وراء رفض المجموعات الفلسطينية المعارضة لمحادثات السلام التعاون مع «لجان نسبية». ويقول رياض المالكي: «اذا لم يكن لديهم اي شيء يخفونه، فلماذا هذه السرية حول عملهم؟ انهم ببساطة لا يريدوننا ان نعرف ما يفعلون».

ويقول المالكي الذي يُحاضر في جامعة